وزارة التليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

# النظام الإداري في العراق عام ١٩٥٨-١٩٦٣

بحث تقدمت به الطالبة

نرجس علي راضي

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في التاريخ

بأشراف

د. فاطمة عبد السادة

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾

( سورة الإسراء: اية ١١١)

# الاهداء

**الاهداء**

**إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛**

**فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي**

**(والدي الحبيب، أطال الله في عُمره).**

**إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،**

**وراعتني حتى صرت كبيرًا**

**(أمي الغالية، اطال الله عمرها).**

**إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.**

**إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي**

**أُهدي إليكم بحثي .....**

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وسلم ومن تبعهم بألاحسان إلى يوم الدين، أما بعد ..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتها المشرفة على بحثي **د. فاطمة عبد السادة** التي لم تدخر جهدًا في مساعدتي، فقد فتحت لي بيتها، كما هي عادتها مع كل طلبة العلم، وكنت أجلس معها بالساعات الطوال أقرأ عليها ولا تجد في ذلك حرجًا، وكانت تحثني على البحث، وترغِّبني فيه، وتقوّي عزيمتي عليه فلها من الله الأجر ومني كل تقدير حفظها الله متّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومها.

# قائمة المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الايه | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| قائمة المحتويات | د |
| المقدمة | ١ |
| المبحث الاول: اسس النظام الأداري | ٢-٧ |
| المبحث الثاني : تطور النظام الداخلي | ٨-١١ |
| المبحث الثالث: الادارة الخارجية | ١٢-١٧ |
| الخاتمة | ١٨ |
| قائمة المصادر | ١٩-٢١ |

# المقدمة

يعد موضوع النظام الإداري في العراق خلال المدة (١٩٥٨–١٩٦٣) من الموضوعات المهمة في دراسة تاريخ الدولة العراقية الحديثة، لما شهده من تحولات جذرية رافقت التغير السياسي الكبير الذي تمثّل في قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي، وما ترتب على ذلك من إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة. فقد دخل العراق في هذه المرحلة طورًا مختلفًا من التنظيم الإداري، سعت فيه السلطة الجديدة إلى إحداث تغييرات واسعة في بنية الإدارة العامة بما يتلاءم مع التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها.وقد انعكست هذه التحولات على أسس النظام الإداري، حيث برزت محاولات لإعادة تنظيم الجهاز الحكومي وتطوير الهياكل الإدارية، بما يحقق قدرًا أكبر من المركزية في اتخاذ القرار، مع السعي إلى ضبط عمل المؤسسات المختلفة وإعادة توزيع الصلاحيات بينها. كما شهدت هذه الفترة تطورًا في النظام الداخلي للإدارة، تمثل في إصدار تشريعات وتنظيمات جديدة هدفت إلى تحسين الأداء الإداري وتعزيز دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع، خاصة في ظل التوسع في القطاع العام. وفي الوقت نفسه، لم تكن الإدارة الخارجية بمعزل عن هذه التغيرات، إذ تأثرت بالعلاقات السياسية التي انتهجها العراق خلال هذه المرحلة، والتي اتسمت بمحاولات الانفتاح على دول متعددة وتبني سياسات خارجية جديدة، الأمر الذي انعكس على طبيعة التمثيل الإداري والدبلوماسي للدولة في الخارج.

وقد اقتضيت طبيعة البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمه وقائمة المصادر حيث تحدثنا في المبحث الاول: اسس النظام الأداري وسلطنا الضوء في المبحث الثاني : تطور النظام الداخلي وتطرقنا في المبحث الثالث: الادارة الخارجية

وقد اعتمدنا على بعض المصادر التي سار عليها البحث وجاء في مقدمتها كتاب ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ (نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي) وأيضا اعتمدنا على رسالة ماجستير النظام الاداري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ (رحيم مخيلف جحيو عبود )

ومن الصعوبات التي واجهتها ضيق الوقت وقلة المصادر وعدم تمكنني من الذهاب الى المؤسسات التعليمية

**المبحث الاول: اسس النظام الأداري**

إن النظام الإداري هو أحد النظم الفرعية للنظام الاجتماعي العام وهو جزء من التركيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للبلد الذي يؤثر فيه ويتأثر به [١]، خضع العراق أسوةً بالبلدان العربية للحكم العثماني مدة طويلة (١٥٣٤-١٩١٧) ارتبط خلالها ارتباطاً وثيقاً بالنظام العسكري والاقتصادي العثماني الذي لم يدخل أنظمته الإدارية المتبعة في الأناضول مباشرة إلى البلاد تجنباً لحدوث فوضى إدارية وإثارة السكان، وسخر التنظيمات الإدارية الموجودة آنذاك لخدمة مصالحه السياسية والاقتصادية، ثم انتقل إلى حكم الاحتلال البريطاني (١٩١٧-١٩٢٠) وبإدارة مركزية مباشرة، وبذلك فإن النظام الإداري في العراق في ظل الحكم العثماني والبريطاني اتسم بتسلط العنصر الأجنبي على وظائفه الإدارية [٢] وتأثر في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في البلاد [٣].

كانت السياسة الإدارية للاحتلال البريطاني في العراق لا تختلف عن سياسته الاقتصادية، فقد حاول أن يسخر كل شيء لخدمته، فمثلما علقت بريطانيا آمالها على إعادة السلطات القبلية وكسبها لصالحها بدأت تعلق آمالها على فئة الموظفين بعد أن رأت أنهم سيكونون سندها الحقيقي في المدينة، كما كان شيوخ العشائر سندها في الريف العراقي، لذلك ركزت منذ البداية على أولئك الذين لم يكونوا متنفذين في العهد العثماني أو كانت لهم نزعات عدائية لذلك العهد أو كانوا معجبين أو مبهورين بالتقدم الحربي والصناعي والحضاري البريطاني[٤].

---

(١) إبراهيم درويش، الإدارة نحو اتجاه مقارن، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٠.

(٢) ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، ط٢، المكتبة المركزية الأهلية، بغداد، ١٩٦٣، ص ٤٧-٤٩.

(٢) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، ١٩٤٩، ص ٤٩.

(٤) رحيم مخيلف جحيو عبود ، النظام الاداري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ،٢٠١٥ ، ص٨-٩.

وعند تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ساد المشروع السياسي على الجهد الإداري في البلاد، إذ ركزت الإدارة العراقية على طبيعة العلاقة مع بريطانيا ومحاولة التخلص من أعباء الانتداب البريطاني[١]، وأخذت ملامح النظام الإداري تتضح من خلال الخطوط العريضة التي وضعها الدستور العراقي (القانون الأساسي) عام ١٩٢٥ الذي عُدَّ المرجع الرئيسي في تنظيم الإدارة[٢].

إن الهدف من التنظيم الإداري بصورة عامة لمعالجة المشكلات المستجدة ورفع مكانة البلاد بتحسين شؤونها حسب ما تتطلبه وسائل المدينة الحديثة وغاياتها ولاسيما بعد أن بدأت الأنظمة الإدارية تهتم بمختلف نواحي الحياة العامة وتحقيق التقدم المنشود من خلال رفع كفاءة الموظفين ومراقبة قيامهم بواجباتهم الرسمية، والأنظمة الإدارية المدونة، وكما تشير خلاصاتها جاءت على وفق التوجهات الحديثة في التنظيم الإداري والعناية الكاملة بكل مصالح الأمة، هذا من الجانب النظري، أما من حيث التطبيق فإن أغلب الشؤون الإدارية تفتقر إلى كفاءات اختصاصية ووجود مشاكل مثل المحسوبية والمنسوبية والرشوة، وكلها تعرقل تنفيذ الأنظمة على الوجه الصحيح ، أما فيما يخص مشاكل النظام الإداري في المدة التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فهي كثيرة منها ارتباط الإدارة العراقية بالمصالح الأجنبية الذي أدى إلى إيجاد نظام سياسي وظف جهوده لتكوين نظام إداري يحقق أهدافه، وخلو ذلك النظام من أي تعليمات تنظيمية توحد أجزاءه المختلفة؛ الأمر الذي ترتب عليه بروز ظاهرة الازدواج والتداخل في الاختصاصات والواجبات بين مكونات البناء التنظيمي للإدارة بصورة كبيرة، وانعدام الرؤية في تحديد الأهداف والمهام الموكلة إلى أي إدارة وتشابك برامجها التطبيقية وعدم الوضوح في الصلاحيات والمسؤوليات ومن ثم تشتت القدرات المادية والبشرية والعجز عن وضع تصور مستقبلي يوضح خطوط تطور وإصلاح النظام الإداري للدولة والذي كان من نتائجه استمرار حالة الركود الإداري طيلة العهد الملكي[٣].

---

(١) أحلام حسين جميل، الخلفية السياسية الاجتماعية للأوضاع التي كان يطبق في ظلها دستور ١٩٢٥ في العراق، ط١، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٣-٢١.

(٤) زكي صالح، مقدمة في تاريخ العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣، ص ١٩١-١٩٢.

(٣) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق ، ص٩-١٠.

وكان حل تلك المشكلات الإدارية من أولويات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وبهدف تنفيذ البرنامج الإصلاحي عملت إدارة الثورة على إنشاء جهاز إداري منظم وكفوء ومسؤوليته تطبيق السياسة الإصلاحية العامة التي جاءت من أجلها الثورة، لذلك أعدت تطهير الجهاز الإداري القديم من عناصر الفساد والرشوة والمحسوبية أمراً أساسياً والعمل على تنمية روح المسؤولية والإخلاص للوطن في الإدارة الجديدة ويبدو أن المشكلات والعقبات التي وقفت بوجه تطور النظام الإداري في العهد الملكي قد أصبحت أسساً ومبادئ للنظام الإداري في العراق على أثر نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨(١).

كما أنهى التغيير السياسي الذي حدث في ١٤ تموز ١٩٥٨ النظام القائم في العراق منذ عام ١٩٢١ سياسياً وإدارياً، وشكلت حكومة سياسية لإدارة الوضع الجديد في العراق وكان ذلك التحول متوقعاً لحاجة الأوضاع للتجديد والتغيير ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية ولاسيما الانقلابات العسكرية في مصر وسوريا وغيرها (٢).

بدأ النظام الجمهوري مع إذاعة البيان الأول للثورة بصوت عبد السلام عارف في الساعة السادسة فجر يوم ١٤ تموز معلناً إلغاء النظام الملكي (٣) وكان البيان يحمل توقيع القائد العام للقوات المسلحة الوطنية (بالنيابة) الزعيم عبد الكريم قاسم الذي تولى زمام السلطة بشكل رسمي وشكل الإدارة التنفيذية في اليوم الأول للثورة فحذفت كلمة بالنيابة (٤).

---

(١) جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، ط٢، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٤٨.

(٢) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق، ص١٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ (١٤ تموز ١٩٥٨ – ٧ شباط ١٩٥٩)، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ج١، ص ٣٢.

ومما يجدر ذكره في ذلك المجال أن البيان الأول قد صيغ بدقة عالية، وتطرق إلى الظروف التاريخية التي عانى منها الشعب العراقي قبل ١٤ تموز، وعد وثيقة مركزة احتوت على ما يقارب ٢٢٥ كلمة عكست معاني كثيرة منها: إن الحكم بحاجة إلى دعم شعبي بسبب التهديد الداخلي والخارجي، وطمأن الشعب إن الإدارة السياسية تعهد إلى حكومة تنبثق منه بدلالة "جمهورية شعبية" تقوم على أساس المنافع المتبادلة والالتزام بالحياد الإيجابي والتعايش السلمي [١].

ومهما يكن من أمر فإن البيان الأول للثورة قد وضع الأسس الأولى للنظام الإداري للجمهورية العراقية حيث اقتبست منه الخطوط الرئيسة للإدارة الداخلية والخارجية وهو بمثابة مصدر للسلطات وله قوة الدستور من وجهة نظر عبد الكريم قاسم [٢] الذي قال عنه: هو الأساس الذي نعتمد عليه ونعمل بموجبه وهو الوحي الذي نستمد منه القوة والحرية [٣].

وقد بين البيان الأول إن رئاسة الجمهورية تعهد لمدة مؤقتة إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية إلى أن يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس، ولكنه لم يوضح طريقة الانتخاب أو المدة التي ستجري فيها الانتخابات وكيفية إدارة الدولة التي أشار إليها "تنبثق من الشعب" ومراقبة أعمالها ، ومن الحقائق التاريخية المؤكدة أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت من نتاج حركة الضباط الأحرار في الجيش وليس من نتاج قوى المعارضة السياسية العراقية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني[٤].

---

(١) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق، ص١٣.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج١، ص ٣٤.

(٣) الجمهورية العراقية، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، ، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤٥.

(٤) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق، ص١٣.

كانت المسألة المهمة بعد قيام الثورة رئاسة الدولة وإضفاء الصفة الشرعية على المراسيم والبيانات التي تصدرها الثورة وتحقيق مبدأ الإدارة الجماعية ومنع تفرد شخص واحد بالإدارة [١] وبناءً على ذلك تم إنشاء هيأة لرئاسة الجمهورية سميت بـ "مجلس السيادة بموجب البيان رقم ٢ في ١٤ تموز ١٩٥٨ الصادر بتوقيع القائد العام للقوات المسلحة الوطنية التي أصبحت تمثل أعلى سلطة في الهرم الإداري بعد ثورة ١٤ تموز ،وكان القصد من تأسيس ذلك المجلس الذي لم يعلن عنه رسمياً أن يكون الإدارة الدستورية التي تشغل مكان مجلس النواب في العهد الملكي السابق [٢]،ويمثل الإدارة العليا للدولة وتألف المجلس من الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيساً وعضوية كل من محمد مهدي كبه وخالد النقشبندي [٣].

والملاحظ على تشكيلة المجلس أنه كان يمثل طوائف المجتمع العراقي [٤]، ولعبت الاعتبارات الشخصية دوراً كبيراً في اختيار أعضائه، إذ رشح عبد الكريم قاسم محمد نجيب الربيعي كونه صديقاً له وآمراً لوحدته قبل الثورة، ورشح عبد السلام عارف خالد النقشبندي لأنه من أصدقائه ومن القومية الكردية ومستقل سياسياً ، واتفق كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي على اختيار محمد مهدي كبه باعتباره من زعماء الحركة الوطنية المعروفين ومن الطائفة الشيعية لغرض خلق نوع من المشاركة الشعبية الإدارية ولم تكن تلك المعايير كل ما اعتمده الضباط الثلاثة في اختيار أعضاء المجلس فقد كانت الضرورة السياسية تأتي بالمرتبة الأولى ، ليسهموا معهم بقدر كبير في إدارة الدولة وحسب رغباتهم وتكريس الإدارة العسكرية إذ كان اثنان من أعضاء مجلس السيادة من ضباط الجيش [٥].

---

(١) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج١، ص ٥٢.

(٢) أدث، وَائي، أيف، بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ،بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ج١،ص ٣٣٦.

(٣) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق ،ص ١٧.

(٤) عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، دار الزمان، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨، ص ٥٦-٥٧.

(٥) حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٦، ج٣، ص ١٢٠.

أما تشكيل المجلس إدارياً وفي ضوء ما جاء في قانون ملاك الجمهورية العراقية رقم ٢٥ سنة ١٩٦٠ فقد تألف من :-

١- رئيس الديوان الجمهوري.

٢- رئيس التشريفات الجمهوري

٣- نائب رئيس الديوان الجمهوري .

٤- نائب رئيس التشريفات الجمهوري .

٥- تشريفاتي

ضم المجلس بعض الوظائف العامة مثل (مدير ومحاسب ورئيس ملاحظين وملاحظ وكاتب ، وعلى الرغم من تحديد تشكيلات المجلس الإدارية فإن الوظائف لم تشغل بالكامل ولم يصدر قانون أو نظام ينظم الهيكل الإداري والأعمال والواجبات الإدارية للمجلس، واتخذ المجلس من بناية البلاط الملكي القديم مقراً له حتى ٨ شباط ١٩٦٣ ، وعد هيأة منفصلة عن مجلس الوزراء لم يشر البيان الأول والثاني للثورة والدستور المؤقت إلى أي إشارة لوجود شروط معينة لاختيار رئيس المجلس وأعضائه ولا توجد وثيقة تشترط أداءهما اليمين الدستورية، وطريقة إقالة أو استقالة رئيس وأعضاء المجلس، وكيفية تعيين أعضا ء جدد، واقتصر دور مجلس السيادة كان بسيطاً للغاية في ممارسة اختصاصاته الإدارية فعلى صعيد التشريع أقتصر على المصادقة على قرارات مجلس الوزراء وعلى مستوى رئاسة الجمهورية انحصرت نشاطاته الإدارية على القيام ببعض الأعمال الروتينية كاعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية وقبول اعتماد سفراء تلك الدول ومنح الأوسمة والرتب وحتى ذلك التخصص لم يكن مستقلاً في ممارسته وكانت كثير من المراسيم الجمهورية تصدر وتذاع قبل عرضها على مجلس السيادة الذي لم يرفض أي قرار صادر من مجلس الوزراء طيلة مدة وجوده في الإدارة الحكومية ، إذ انطبقت عليه القاعدة القانونية القائلة "يملك ولا يحكم ، وأنه واجهة شكلية فقط، ليس لها حول ولا قوة ووصفه حنا بطاطو بأنه: "مجرد زخرف مضاف لتغاضيه عن أبسط اختصاصات رئيس الجمهورية من قبيل تعيين الوزراء أو قبول استقالتهم على وفق العرف الدستوري والإداري وعليه كانت تجربة تأسيس مجلس السيادة تجربة سلبية في تاريخ العراق المعاصر [١].

---

(١) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق ،ص ١٧-٢٢.

**المبحث الثاني : تطور النظام الداخلي**

تألفت إدارة الداخلية بتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ وحافظت على التسمية نفسها في العهود اللاحقة ولم يسبق لها أن دمجت مع إدارة أخرى أو فصلت عنها [١]، وفي ضوء النظام الإداري للإدارات العراقية كانت الواجبات الإدارية في الدوائر يقوم بها موظفون مدنيون مرتبة في إدارات أهمها الداخلية [٢] باعتبارها حاجة ضرورية لبناء الحكم الوطني ومؤسسات أمنية متخصصة تمارس الحكومة بوساطتها إدارة الشؤون الداخلية والحفاظ على الهدوء وإشاعة الاستقرار السياسي في البلاد وتحقيق الوحدة الوطنية [٣].

وقد انتهجت إدارة الداخلية منذ البداية سياسة خاصة ضمت مجالات عدة أحدها المجال الإداري من خلال إصدار مجموعة من القوانين الإدارية ، مستندة على الأسس الواردة في لائحة التعليمات لهيأة الإدارة العراقية والتشريعات والنظم التي شرعتها الحكومة المؤقتة والحكومات الأخرى حتى عام ١٩٢٤ أو مجلس النواب حتى ١٩٢٩، إذ أصدرت الإدارة نظامها الأول رقم ٢٠ في تلك السنة لتنظيم دوائرها وتنسيق واجباتها استعداداً منها لعهد جديد بعد انضمام العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ وتهيئة جهاز إداري مدرب يتولى مهام الموظفين البريطانيين وتعريف سياقات عملها. تألفت الإدارة بمقتضى النظام المذكور من الديوان وهو المقر العام الذي يمثل السلطة المركزية للإدارة وعدد من الدوائر المركزية وهي: (الشرطة، والسجون، والزراعة، والواردات، والبيطرة، ومطبعة الحكومة، والأملاك، والصحة العامة، والتفتيش الإداري، وبلدية بغداد، ولجنة إسالة الماء لمدينة بغداد، ومديرية النفوس العامة)[٤]

---

(١) جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاث عقود ١٩٥٨ – ١٩٨٨ : دراسة توثيقية وتحليلية لخلفيات الوزراء ومعدلات استقرارهم، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، ١٩٩٣،ص١٥٥.

(٢) ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة ١٩٥٨، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مرتضى مصر للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٦٥.

(٣) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٧.

(٤) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق ،ص٣٤.

حاولت إدارة الداخلية أن تضفي صبغة جديدة على أعمالها ونشاطاتها المختلفة بما ينسجم وطبيعة التطورات التي جاءت بها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في جوانب الحياة المختلفة لأنها احتوت أدق أجهزة الدولة التي سيرت عجلة الإدارة لصالح النظام الملكي [١]، وجاءت الخطوة الأولى في الجانب الاجتماعي بإلغاء قانون دعاوي العشائر وتعديلاته وذيوله موجب المرسوم الجمهوري رقم ٥٦ في ٢٧ تموز ١٩٥٨[٢]، وإلغاء مديرية العشائر [٣] وأصبح هنالك قانوناً واحداً طبقت أحكامه في عموم البلاد (قانون العقوبات البغدادي) [٤]، وتعديل قانون إدارة البلديات رقم ٨ لسنة ١٩٣١ بموجب قانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ الذي خول وزير الداخلية حل أي مجلس بلدي إذ أصبح وجوده يتعارض والمصلحة العامة ويشكل مجلس مؤقت إلى أن يتم انتخاب مجلس جديد وجاء ذلك الأجراء لمعالجة القصور في أعمال مجالس البلديات [٥].

استهدفت الثورة تحرير الشعب، لذا كان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ووزير الداخلية عبد السلام عارف يظنان أن التحرر يجب أن يكون شاملاً، فأخرج جميع السياسيين المسجونين من سجونهم وبدون استثناء، وكان بينهم عدد كبير من المجرمين غير السياسيين الذين انضموا إلى الشعب، ومجلس الوزراء لا يعلم بما يحدث في إدارة شؤون الداخلية سوى عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم، في وقت كانت مسؤولية إدارة الداخلية أصعب شيء في الحقيقة لصعوبة توجيه إدارة الشعب وسياسته [٦].

---

(١) محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، دائرة معارف علمية، تاريخية جغرافية اجتماعية صناعية زراعية تجارية، دار مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١،ص٣٩٨.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٠.

(٣) عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق، ص٨٢.

(٤) كاراكتاس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العلمي للتأليف والترجمة، بيروت، د.ت، ص١٤٢.

(٥) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق ،ص٣٧.

(٦) خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير صعود عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص١٠٤-١٠٥.

وعملت الإدارة على إعطاء الوثائق المطلوبة لإعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم ما لم يكن هنالك سبب قانوني آخر يمنع تنفيذ قرار إدارة الثورة في أيامها الأولى لتحسين صورتها بإعادة من تثبت براءتهم [١] ، وحينما شرعت إدارة الثورة قانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ٢ في ١ آب ١٩٥٨ لإبعاد العناصر غير الموالية للإدارة الجديدة ومن لم تتوفر فيهم الكفاءة والنزاهة إذ أعطت المادة ٤ من القانون المذكور للوزير صلاحيات التعيين والتغيير دون الرجوع إلى مجلس الخدمة العامة صاحب الشأن في ذلك [٢]

وأصبح التعيين كيفيا، فارتقى أعلى المناصب في الجهاز الإداري أناس جلهم من اليساريين عن طريق بعض الوزراء، وبدأت سياسة رئيس الوزراء تميل نحو اليسار [٣] ، وكان الإقصاء لأسباب سياسية وليس نتيجة الفساد الإداري [٤]، وعندما أدركت الإدارة الحكومية ذلك أقامت جهاز استئناف يرجع إليه الموظفون الذين جرى استبعادهم في عملية إزالة الفساد، وتعرضت كل دوائر الحكومة منذ البداية لعملية التطهير من خلال لجنة في كل إدارة من إدارات الدولة[٥]

وسرعان ما بدا اضطراب الأوضاع الداخلية بسبب الصراع حول إدارة الدولة وتوجيه سياستها بين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف وزير الداخلية بالوكالة نتيجة اندفاع الأخير لانضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة وخطاباته الكثيرة المرتجلة التي ظهر يتجاهل فيها ذكر رئيس الوزراء[٦]

---

(١) محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣١٦-٣١٧.

(٢) قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية دراسة في تطور منظوماتها الإدارية وواجهات عملها الخدمي ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط، العدد الرابع، ٢٠١٨، ص١٧٢.

(٣) خليل ابراهيم حسين، المصدر السابق، ص ١٠٥ .

(٤) كاراكتاس، المصدر السابق، ص ١٤٤-١٤٥.

(٥) علي خيون، ثورة ٨ شباط في العراق الصراعات والتحديات، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٢-٣٣.

بذلت وزارة الداخلية جهوداً كبيرة لتطوير الجهاز الإداري للشرطة ورفع مستوى كفاية منتسبيه، لذلك قامت الوزارة بفتح دورات خاصة من قبل مديرية الشرطة العامة في مدرسة الشرطة العالية للضباط لخريجي كلية الحقوق، لذلك صدر القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٨ (قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها) رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣ (٢٠)، وأجاز النظام رقم (١٧) لسنة ١٩٥٨ (تعديل نظام مدرسة الشرطة العالية) أن تكون مدة الدورة سنة دراسية واحدة ممن لا تتجاوز أعمارهم الثامنة والعشرين وأكملوا خدمة الضباط الاحتياط في الجيش ويحدد عددهم مدير الشرطة العام بموافقة وزير الداخلية ، اشتركت وزارة الداخلية من خلال الإدارات المحلية في الألوية بمساعدة وزارة التربية والتعليم في إدارة شؤون المدارس الابتدائية، فصدر النظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٨ في السادس عشر من كانون الأول سنة ١٩٥٨ وقد خوّل الإدارات المحلية مسؤولية العديد من المهمات المتعلقة بإدارة المدارس الابتدائية فأناط النظام المذكور بالإدارات المحلية واجب تهيئة أبنية المدارس الابتدائية وتجهيزها بالأثاث وكل ما تحتاجه من اللوازم وإنشاء بيوت لسكن المعلمين وبيوت للطلبة وفتح أندية لهم وتغذيتهم وإكساء المعوزين منهم، كما أنه جعل المنحة المالية المخصصة من الميزانية العامة للتعليم الابتدائي تصرف من الإدارات المحلية مع أخذ رأي وزارة التربية والتعليم عند تخصيص المنحة المذكورة [١].

وأوجب النظام المذكور على رئيس مجلس اللواء العام تقديم تقارير مفصلة إلى وزارتي الداخلية والتربية والتعليم عن المدارس الابتدائية في لوائه مشفوعة بالتوصيات والمقترحات مع مقررات مجلس اللواء العام المتعلقة بالتعليم الابتدائي وأبقى النظام المعاهد المهنية والحرفية ،والمكتبات العامة مرتبطة بالإدارات المحلية وتكون هذه الإدارات مسؤولة عن شؤونها الذاتية والإدارية والمالية كافة، وخوّل رئيس مجلس اللواء السماح لمدير التربية والتعليم في اللواء صرف مبلغ محدد (٣٠) ديناراً وبموجب صلاحياته القانونية [٢].

---

(١) قحطان حميد كاظم العنبكي، المصدر السابق ،ص١٧٣.

(٢) المصدر نفسه.

**المبحث الثالث: الادارة الخارجية**

شكلت إدارة الخارجية العراقية بمقتضى الإرادة الملكية المرقمة ٧٥٣ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤، وكانت عبارة عن إدارة صغيرة مرتبطة بمجلس الوزراء ورئيس الوزراء وزير لها بالوكالة وسكرتير مجلس الوزراء سكرتيرها وكتاب مجلس الوزراء كتاب لها، واستمرت على تلك الحالة حتى عام ١٩٣٢[١] وقد قامت المملكة العراقية في السنوات الأخيرة من الانتداب البريطاني بمساعدة حليفتها بتوسيع علاقاتها الخارجية وجعلها ذات صفة اعتيادية من خلال الارتباط بالاتفاقيات الدولية والتمثيل القنصلي والدبلوماسي وتبادل الزيارات مع الدول وتثبيت الحدود، وأغلب تلك المهام تولاها رئيس الوزراء إلى جانب مهامه الرئاسية[٢].

إلى إن تم تشكيل إدارة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ لها وزير مستقل مزود بسلطات كاملة تخوله إدارة علاقات العراق الخارجية بمساعدة كادر خاص بعناوين مدراء وملاحظين وسكرتيرين يديرون مديريات وشعب الإدارة المختلفة في الداخل، أما في الخارج فشمل الجهاز بعثات العراق الدبلوماسية لدى الدول المختلفة والمنظمات الدولية وحسب نظامها رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣، المعدل بنظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته حتى تموز ١٩٥٨[٣].

قامت تلك الإدارة بمهام الشؤون الخارجية ذات العلاقة بمصالح الدول الأجنبية، وتحسين العلاقات بينهما، وممارسة الواجبات المتعلقة بالأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات بعد إعداد نصوصها مع الدول ذات الشأن، والمصالح المتبادلة، ومعظم مخابرات تلك الإدارة سرية، ولا يسمح لموظفيها إفشاء شيء منها[٤].

---

(١) عدنان جودة هرير الشجيري، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ (تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي)، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ط١، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٤٩.

(٣) رحيم مخيلف جحيو عبود ،المصدر السابق، ص٥٤.

(٤) محمود فهمي درويش ، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

لقد عانت إدارة الخارجية العراقية في العهد الملكي من صعوبة اتخاذ قرار مستقل لإدارة شؤونها الخارجية بما يخدم مصلحة البلاد بسبب ارتباطها ببريطانيا التي لم تكتفِ بتوجيه تلك الإدارة فحسب وإنما أخضعتها لتحقيق مصالحها في المنطقة، إذ أدخلت العراق في عام ١٩٥٥ في حلف بغداد ، فضلاً عن ارتباط الإدارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية بوساطة المساعدات العسكرية، ومشروع محاربة الشيوعية، وكثرة مشاركتها في المؤتمرات الخارجية بمبرر أو بدون مبرر، و لم تجنِ البلاد من وراء تلك السياسة أي نفع، بل أوجدت عقبات كثيرة وأصبحت عاملاً رئيسياً من عوامل التذمر من النظام الإداري الملكي[١] الذي شكل الإتحاد العربي[٢]، كانت القوى الوطنية في العراق أحزاباً سياسية وجمعيات وطنية وتنظيمات الضباط الأحرار تناهض إدارة العراق الخارجية المرتبطة بالغرب[٣] وتؤكد التعاون مع البلدان المتحررة ومساندة التي تسعى لنيل الاستقلال، وإسناد الشعب الفلسطيني، والتقارب الوثيق مع الجمهورية العربية، والتخلص من سيطرة الدول الاستعمارية بإلغاء مشاريع ربط البلاد بالمعاهدات التي جعلت من العراق وسيلة لتنفيذ إرادة تلك الدول[٤]، وقد شكلت طروحات تلك الفئات الوطنية أسس الإدارة الخارجية العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولا سيما أن ممثلي تلك الفئات قد تسلموا الإدارة آنذاك[٥].

بدأت ملامح إدارة العراق الخارجية في البيان الأول للثورة الذي أكد ارتباط الجمهورية العراقية بأواصر الأخوة مع الدول العربية والإسلامية والعمل بمبادئ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق على وفق مصلحة البلاد ومقررات مؤتمر باندونك[٦].

---

(١) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق، ص ٥٥-٥٦.

(٢) قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٢-٣٣

(٣) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، الناشر مبرة عصام السعيد، لندن، ١٩٩٢، ص ١٠٦-١٠٩.

(٤) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق، ص٥٦.

(٥) قحطان أحمد سليمان الحمداني، المصدر السابق ،ص ٣٨.

(٦) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص ٥٥.

لقد حرص قادة الإدارة الجديدة على أن يكونوا أصدقاء مع الجميع بهدف الحصول على اعتراف الغرب بالوضع الجديد في العراق، وتنفيذاً لذلك سارعت إدارة الثورة إلى طمأنة الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تصريح رسمي في ١٦ تموز تضمن تعهداً من القائمين على إدارة البلاد بالحرص على عدم المساس بمصالحهم في العراق والالتزام بالعهود والمواثيق المبرمة، وذلك ما أكده عبد الكريم قاسم في يوم ٢٥ تموز لتوضيح سياسية إدارته الخارجية "بأنها تقوم على الصداقة مع الدول الصديقة للعراق، ولم يهاجم أي بلد ولم ينظم إلى أي مجموعة دولية، وإن تصريحات المسؤولين في الإدارة العراقية الجديدة قد احتملت كل أنواع التأويل والتفسير بما في ذلك الإيحاء بالرغبة في إبقاء العراق عضواً في ميثاق بغداد، وهذا أمر يتنافى مع مطالب القوى السياسية التي سيطرت على الشارع العراقي آنذاك، ولم يلقَ مساندة شعبية لذلك لم تكن البيانات الأولى والتصريحات التي صدرت عن إدارة الثورة محبطة بالنسبة إلى الدول الغربية وشجعهم ذلك على اتخاذ موقف إيجابي إزاء الحكومة العراقية الجديدة والتعامل معها ، فضلاً عن أن النظام تمكن من السيطرة الكاملة على البلاد، وإن أي تحرك من الخارج من المستبعد نجاحه(١).

ضمت تشكيلة إدارة جمهورية العراق بموجب المرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ إدارة للخارجية(٢) وعُيّن الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير لها،، وباشر بمهام عمله الإداري في ١٦ تموز، وحينها وجد الإدارة خالية من موظفيها إلا فئة قليلة منهم، فاستدعى رؤساء الدوائر الفرعية في الإدارة إلى مكتبه وأكد ضرورة المثابرة والالتزام في العمل وتطبيق القوانين، وفي ظهر اليوم نفسه استدعى سفراء الدول العربية في وقت واحد وتكلم معهم حول الصلات العربية والإخوة وطالبهم بالاعتراف الرسمي بالإدارة العراقية الجديدة، وبدأ في مقابلة السفراء الأجانب على انفراد الذين كانت لديهم بعض المشاكل يريدون تسهيلها ومعرفة نوايا النظام الإداري الجديد فيما يتعلق بالمسائل الخارجية(٣)

---

(١) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

(٣) وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة ١٤ تموز وحقيقته عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية ، بغداد، ١٩٨٩،ص ٣٩-٤٠.

وكان التحديث والتفاهمات في سبيل إبقاء السلك الدبلوماسي يعمل جيداً[١]، وشكل في اليوم الأول من استلامه الإدارة وفداً من موظفي التشريفات للقيام بزيارة الهيئات الدبلوماسية الدولية العاملة في العراق كافة للاطمئنان عليها، وتقديم المساعدات التي تحتاجها تلك الهيئات[٢]، وحرص الوزير على موظفي إدارته من ذوي الكفاءة والخبرة من أن تطالهم حملات التطهير العشوائية للنظام الإداري العام عاداً إياها ثروة وطنية وقومية باستثناء العناصر قليلة المعرفة والفاسد ، و في ١٨ أيلول ١٩٥٨ أصدرت إدارة الخارجية برقية إلى جميع ممثليات العراق في الخارج طلبت منهم تقديم المعونة لكل عراقي يرغب بالعودة إلى بلده، ثم تلتها برقيات أخرى خاصة بالطلاب المبعدين والمغتربين لأسباب سياسية تبلغهم بأنهم أحرار في الرجوع متى ما شاؤوا إلى العراق [٣].

وقام رئيس الوزراء بزيارة تفقدية إلى مقر إدارة الخارجية للإطلاع والتداول مع الوزير بشأن طبيعة أعمال ونشاطات الإدارة على الصعيد الخارجي الذي كان العراق بأمس الحاجة إليه في ذلك الوقت [٤].

م يستمر الوزير عبد الجبار الجومرد طويلاً في توليه إدارة الخارجية نتيجة اتساع سيطرة الأفكار الشيوعية، وعدم وضع منهاج واضح لإدارة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي في أثناء المدة الانتقالية وخاصة موقف حكومة العراق إزاء الدول العربية ومنها الجمهورية العربية المتحدة الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته في ٣ شباط ١٩٥٩ إلى رئيس مجلس السيادة[٥]، وكان موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة قد تداخلت فيه القضايا الداخلية والخارجية[٦].

---

(١) مؤيد ابراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص

(٢) قحطان أحمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٣) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ج١، ص ٥٢٢.

(٦) كاراكتاس، المصدر السابق، ص ١٣٩.

تم تعيين هاشم جواد وزيراً للخارجية بدلاً عنه في ٧ شباط ١٩٥٩، وأعلن عن برنامج إدارته بالعمل على تحقيق استقلال إدارة العراق الخارجية عن طريق إنهاء الارتباطات الدولية التي من شأنها الإضرار باستقلال البلاد ، وشهد عام ١٩٥٩ انقلاباً في توجهات الإدارة الخارجية من الانحياز المطلق للغرب في العهد الملكي إلى التوجه نحو توثيق العلاقة بالإدارة السوفيتية والكتلة الشرقية، وتوجت تلك التوجهات بانسحاب العراق من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩، ، وفتح مجال التعيين في الإدارة الخارجية لأصحاب الكفاءات والاختصاصات حتى وصل عدد الذين عينوا في السلك الخارجي منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٣٠ ايار ١٩٦٠ ما يقارب ٦٢ موظفاً، وكانت الإدارة الخارجية تؤدي واجباتها وفق مقررات مجلس الوزراء المقترنة بموافقة مجلس السيادة والقوانين النافذة وعلى الأسس الموجودة في البيان الأول للثورة، وخطب عبد الكريم قاسم في المناسبات التي تضمنت توجيهات معينة سار على هداها النظام الإداري العام وبضمنه الإدارة الخارجية، وذكرت دوائر الاستخبارات الأمريكية في تقويمها للمشهد العراقي أن توجه إدارة عبد الكريم قاسم نحو الغرب كانت خاضعة لتقلبات مفاجئة[١].

إذ كانت الإدارة الحكومية منشغلة في تلك الحقبة في مشاكل عدة منها الحركة الكردية وإفرازاتها، والمفاوضات مع شركات النفط، وتردي الأوضاع العامة نتيجة تعثر الخطة الاقتصادية[٢]، فضلاً عن إعلان رئيس الوزراء في ٢٥ حزيران ١٩٦١ أن الكويت جزء لا يتجزأ عن العراق ولا توجد حدود بينهما مطلقاً ،الأمر الذي عكس تأثير النظام السياسي بشكل فعال على النظام الإداري[٣].

---

(١) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق٦١-٦٢

(٢) المصدر نفسه .

(٣) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني و ١٤ تموز في العراق، ط ٢، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩، ص ٤٢٤.

تطبيقاً لسياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز التي انتهجتها إدارة الجمهورية العراقية بدءاً من ١٤ تموز ١٩٥٨، والقضاء على الفساد الإداري وتكوين جهاز إداري كفوء يتمكن من تنفيذ السياسة الخارجية للدولة على أكمل وجه، كان لابد من وضع نظام إداري متكامل وبالاعتماد على المادة الأولى من قانون تشكيلات الإدارات (الوزارات) العراقية رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ ، وضعت الإدارة الخارجية نظاماً جديداً لها رقم ١٩ في ١٢ نيسان ١٩٥٩[١].

بين النظام الجديد أن الوزير هو المسؤول الأول عن شؤون الإدارة ويشرف على قيام الموظفين بواجباتهم وتصدر جميع الأوامر والمقررات منه وتنفذ تحت مراقبته ، ويعاونه وكيل بدرجة سفير أو وزير مفوض، وعد الرئيس الإداري الأعلى لموظفي ديوان الإدارة، وكان مسؤولاً اتجاه الوزير عن تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالإدارة الخارجية، وارتبطت به جميع دوائر الإدارة عدا الهيأة التفتيشية والمكتب الخاص اللذان ارتبطا بالوزير مباشرة ، ويقوم الوكيل بإعداد التقارير الخاصة بالشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ليتسنى للوزير اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة الخارجية وإبداء الرأي في المسائل والمعاملات والمشاريع التي عهدها الوزير إليه، ويتشاور مع الهيأة التفتيشية لتنفيذ مقترحاتها في شأن إصلاح المؤسسات الخارجية فضلاً عن مهمته الرئيسة في إدارة أعمال الإدارة، وتقديم الاقتراحات التي يراها مهمة للارتقاء في الخدمة الخارجية ومساعد الوكيل معاون بدرجة مشاور على الأقل تولى الأشراف على مديرية الحسابات ومديرية الذاتية وشعبة الأوراق وشعبة المكتبة وينجز المهام التي أحالها إليه الوكيل ، ويلحظ مما سبق الدور الذي يقوم به الوكيل في تسير النظام الإداري في أعاد نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تشكيل هيأة التفتيش الإداري من مفتش بدرجة سفير أو وزير مفوض وأحد أو أكثر وحسب الحاجة وموظفي السلك الخارجي، وحدد واجبات الهيأة بتفتيش ديوان الإدارة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج وخاصة فيما تعلق بكفاءة الموظفين ومظهرهم وسلوكهم وكيفية قيامهم بواجباتهم ومدى نجاح المؤسسات الخارجية في تأدية وظائفها، وكان التفتيش يجري مرة واحدة سنوياً كحد أدنى، وترفع تقارير التفتيش إلى الوزير مباشرة ، وعملت هيأة التفتيش بموجب قانونها رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ [٢].

---

(١) رحيم مخيلف جحيو عبود ، المصدر السابق ،ص٦٢-٦٣.

(٢) المصدر نفسه.

## الخاتمة

**توصل البحث الى النتائج الاتية:-**

١- شهد النظام الإداري في العراق خلال المدة (١٩٥٨–١٩٦٣) تحولات جوهرية نتيجة التغير السياسي الذي أعقب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مما أدى إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة.

٢- اتسمت أسس النظام الإداري في هذه المرحلة بالنزعة نحو المركزية، حيث تركزت السلطة في يد الحكومة المركزية بهدف إحكام السيطرة على مفاصل الدولة.

٣- عملت القيادة السياسية على إدخال إصلاحات إدارية من خلال إصدار قوانين وتشريعات هدفت إلى تنظيم العمل الحكومي وتحسين كفاءة الأداء.

٤- شهد النظام الداخلي للإدارة تطورًا ملحوظًا من خلال إعادة هيكلة الوزارات والدوائر الحكومية، بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة للدولة.

٥- توسع دور الدولة في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي انعكس على زيادة حجم الجهاز الإداري وتعاظم مسؤولياته.

٦- تأثرت الإدارة الخارجية بالتغيرات السياسية، حيث اتجه العراق إلى تبني سياسة خارجية أكثر استقلالية وانفتاحًا على دول مختلفة، مما عزز دوره الإقليمي والدولي.

٧- واجه النظام الإداري تحديات عدة، منها عدم الاستقرار السياسي وكثرة التغييرات في السلطة، الأمر الذي أثر في استمرارية الإصلاحات الإدارية.

## قائمة المصادر


١- إبـراهيم درويـش، الإدارة نحـو اتجـاه مقـارن، دار النهضـة العربيـة، القـاهرة ١٩٧٤، ص ٣٠.

٢- أحلام حسين جميل، الخلفية السياسية الاجتماعية للأوضاع التـي كـان يطبـق فـي ظلها دستور ١٩٢٥ في العـراق، ط١، الـدار العربيـة للموسـوعات، بغـداد، ١٩٨٦، ص ١٣-٢١.

٣- أدث، وَائي، أيـف، بينـروز، العـراق: دراسـة فـي علاقاتـه الخارجيـة وتطوراتـه الداخلية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسـي ،بيـروت، الـدار العربيـة للموسـوعات، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ج١،ص ٣٣٦

٣- جاسم مخلص المحامي، مذكرات الطبقجلي وذكريـات جاسم مخلـص المحـامي، ط٢، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٤٨.

٤- الجمهورية العراقية، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم عبد الكـريم قاسـم، ، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤٥.

٥- حنا بطاطو، العـراق الشـيوعيون والبعثيـون والضـباط الأحـرار، ترجمـة عفيـف الرزاز، ط١، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٦، ج٣، ص ١٢٠.

٦- خليـل ابـراهيم حسـين، اللغـز المحيـر صـعود عبـد الكـريم قاسـم، دار الحريـة للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.

٧- زكي صالح، مقدمة في تاريخ العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣.

٨- ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منـذ فجـر التـاريخ حتـى ثـورة ١٩٥٨، ترجمة مصطفى نعمـان أحمـد، مؤسسـة مرتضـى مصـر للكتـاب العراقـي، بغداد، ٢٠٠٩.

٩- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ (تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي)، ترجمة وتعليق سليم طـه التكريتـي، ط١، منشـورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨.

١٠- ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، ط٢، المكتبة المركزيـة الأهلية، بغداد، ١٩٦٣.

١١- عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، دار الزمان، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨

١٢- عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، الناشر مبرة عصام السعيد، لندن، ١٩٩٢، ص ١٠٦-١٠٩.

١٣- علي خيون، ثورة ٨ شباط في العراق الصراعات والتحديات، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٢-٣٣.

١٤- فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، ١٩٤٩، ص ٤٩.

١٥- قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٦- قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية دراسة في تطور منظوماتها الإدارية وواجهات عملها الخدمي ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط، العدد الرابع، ٢٠١٨.

١٧- كاراكتاس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العلمي للتأليف والترجمة، بيروت، د.ت.

١٨- ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.

١٩- محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٠- محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، دائرة معارف علمية، تاريخية جغرافية اجتماعية صناعية زراعية تجارية، دار مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١.

٢١- مؤيد ابراهيم الوندواي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.

٢٢- نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني و ١٤ تموز في العراق، ط ٢، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩.

٢٣- نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ (١٤ تموز ١٩٥٨ – ٧ شباط ١٩٥٩)، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

٢٤- وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة ١٤ تموز وحقيقته عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية ، بغداد، ١٩٨٩

## ثانيا الرسائل والاطاريح

١- جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاث عقود ١٩٥٨ – ١٩٨٨ : دراسة توثيقية وتحليلية لخلفيات الوزراء ومعدلات استقرارهم، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، ١٩٩٣.

٢- رحيم مخيلف جحيو عبود ، النظام الاداري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ،٢٠١٥

٣- عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥